الأنباء
الاثنين 8 اكتوبر 2012

ارتياح نيابي للمرسوم وطالبوا بإجراء الانتخابات القادمة وفق نظام الدوائر الخمس والأصوات الأربعة

سمو الأمير يصدر مرسوماً بحل مجلس 2009 لتعذر عقد جلساته

خالد السلطان

مسلم البراك

د.حمد المطر

عبداللطيف العميري

مبارك الوعلان

فلاح الصواغ

أصدر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مرسوما ينص على حل مجلس الأمة 2009 على أن تتم الانتخابات خلال موعد أقصاه 60 يوما، وجاء في نص المرسوم رقم 241 لسنة 2012 انه وبعد الاطلاع على المادة 107 من الدستور، ونظرا لتعذر عقد جلسات مجلس الأمة لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقدها، وبناء على عرض رئيس الوزراء وموافقة مجلس الوزراء رسمنا بالآتي:

مادة أولى: يحل مجلس الأمة.

مادة ثانية: على رئيس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح
رئيس مجلس الوزراء
جابر المبارك الحمد الصباح
صدر بقصر السيف 21 ذو القعدة 1433هـ
الموافق 7 أكتوبر 2012م.

وأبدى عدد من النواب السابقين ارتياحهم بصدور المرسوم الأميري بحل مجلس 2009، مطالبين بضرورة اجراء الانتخابات القادمة وفق النظام الانتخابي الحالي خمس دوائر واربعة اصوات، محذرين في الوقت نفسه من العبث في آلية التصويت، إذ إن ذلك يدخل البلاد في نفق مظلم وفوضى سياسية، وفي هذا الاطار قال عضو مجلس 2012 المبطل د. حمد المطر إنه بعد صدور مرسوم حل مجلس 2009 فان إجراء الانتخابات على النظام الحالي يضمن الاستقرار السياسي والحفاظ على الدستور وعدم الطعن، مضيفا ان إجراء الانتخابات بعد مرسوم ضرورة بتعديل آلية التصويت فيدخل البلاد في فوضى سياسية وعبث دستوري وطعن.

مرسوم رقم 241 لسنة 2012
بحل مجلس الأمة
بعد الاطلاع على المادة 107 من الدستور،
ونظراً لتعذر عقد جلسات مجلس الأمة لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقدها،
وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،
رسمنا بالآتي
مادة أولى
يحل مجلس الأمة.
مادة ثانية
على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم،
ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.
أمير الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح
رئيس مجلس الوزراء
جابر مبارك الحمد الصباح
صدر بقصر السيف في 21 ذو القعدة 1433 هـ
الموافق 7 أكتوبر 2012 م
صورة زنكوغرافية لمرسوم أميري لحل مجلس 2009

وقال النائب السابق عبد اللطيف العميري: نبارك للشعب الكويتي صدور مرسوم حل مجلس 2009، متمنيا ان يكون مرسوم الدعوة على القانون المحصن حتى لا يتكرر مثل ذلك المجلس مستقبلا.

من جانبه بارك عضو مجلس 2012 المبطل د.عادل الدمخي لأهل الكويت حل مجلس 2009 مبديا تفاؤله بحكمة صاحب السمو الأمير في إجراء الانتخابات على النظام الحالي.

وشكر النائب السابق سالم النملان صاحب السمو وبارك للشعب الكويتي صدور المرسوم الاميري بحل مجلس 2009 مؤكدا ان هذا هو القرار الصائب الذي طال انتظاره منذ صدور حكم المحكمة الدستورية، وعليه لابد من صدور مرسوم بالدعوة للانتخابات وفق النظام الحالي خمس دوائر واربعة اصوات.

وقال النائب السابق مبارك الوعلان ان مجلس 2009 ذهب غير مأسوف عليه، محذرا الحكومة من محاولة العبث بالنظام الانتخابي وآلية التصويت.

اما النائب السابق د.جمعان الحربش فقال ان حل مجلس 2009 الذي اسقطه الشعب الكويتي وصدر مرسوم بحله سابقا يعتبر انجازاً يستبشر به الناس، مبينا ان ذلك دلالة على حجم العبث الذي مارسته السلطة.

وقال النائب السابق مسلم البراك إنه بعد صدور مرسوم حل مجلس 2009 اصبحت الكويت امام طريقين لا ثالث لهما، احدهما ينسجم مع الدستور ونصوصه وهو الدعوة للانتخابات جديدة وفق قانون الانتخاب الحالي وآلية التصويت الحالية، والاخر طريق هو الانقلاب الثالث على الدستور اذا ما صدر مرسوم ضرورة بتغيير نظام الانتخاب الحالي وآلية التصويت، سائلا الله ان يحفظ الكويت من كل مكروه.

بدوره أوضح النائب السابق خالد السلطان أن الأقلية في مجلس 2012 المبطل في 4 شهور قدموا 3 استجوابات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الاعلام واعلنوا استجوابين آخرين لرئيس الوزراء ووزير الداخلية وقبل اسبوع قدموا استجوابا سادسا لرئيس الوزراء، وأثاروا الشغب والسب وعطلوا العمل داخل الجلسات وفي بعض اللجان تصرفوا تصرفات صبيانية حتى في جلسة الافتتاح كان دورهم الهدم لا البناء كانوا مؤزمين بتميز، موضحا أنهم أنفسهم اغلبية مجلس 2009.

وقال عضو مجلس الامة المبطل محمد الدلال إن مرسوم حل المجلس صدر اليوم 10/7 والدستور يقول ان الدعوة للانتخابات تتم خلال شهرين من تاريخ الحل ويعني ذلك ان الانتخابات القادمة قبل 12/7، موضحا انه لم يتم حتى الآن الدعوة للانتخابات القادمة ولكن الدستور اوجب ان تكون الانتخابات خلال شهرين من تاريخ الحل.

بدوره قال النائب السابق فلاح الصواغ ان حل مجلس 2009 بشرى طيبة للشعب الكويتي وغير مأسوف على هذا المجلس، موضحا ان الاهم هو الدعوة لانتخابات وفق الوضع الحالي.

وقال عضو مجلس الامة المبطل د. خالد شخير إن الفرح بحل مجلس 2009 يجب أن يكون مصحوبا بحذر حتى يتم اصدار مرسوم الدعوة للانتخابات وفقا للنظام الحالي، أما عضو مجلس الامة المبطل الطريجي فقال انه بعد طي صفحة مجلس 2009 ننتظر أن توجه الدعوة السامية الى انتخاب مجلس جديد دون المساس بقانون الدوائر الانتخابية.

وقال عضو مجلس 2012 المبطل اسامة المناور: أرجو من الله ان يكون حل مجلس 2009 نهاية للأزمات السياسية التي جعلت الانجاز هو الغائب الرئيسي عن أرض الكويت.

الملا: لم أوقّع على وثيقة «حراك»

صالح الملا

نفى النائب السابق صالح الملا توقيعه على وثيقة «الأمة» التي تبنتها مجموعة «حراك»، مؤكدا احترامه وتقديره للجميع لكنني لم اطلع على الوثيقة ولم اوقعها وقد جرى الاتصال بي للتوقيع وابلغت من هاتفني بأن لدي موقفا معلنا مسبقا من قضية مراسيم الضرورة ولا خلاف عليها لكنني بحاجة للاطلاع على الوثيقة وطلبت ممن اتصل بي ضرورة التنسيق مع الأمين العام للمنبر الديموقراطي. وأكد الملا احترامه للجميع وقال: لكنني استغرب ادراج اسمي ضمن الموقعين على الوثيقة وانا لم أطلع او أوقع عليها او أحضر الاجتماع الذي عقد قبل الاعلان عنها.

المحيلبي: نرفض أي تعديل على قانون الدوائر الانتخابية

جابر المحيلبي

رفض النائب السابق جابر المحيلبي أي تعديل على قانون الدوائر الانتخابية أو العبث بتقليص عدد الأصوات للناخبين خارج قاعة عبدالله السالم.

وقال المحيلبي في تصريح صحافي ان من يسعى في الوقت الحالي للصوت الواحد أو التعديل على عدد الأصوات الأربعة هدفه ضرب الأغلبية التي اختارها الشعب الكويتي بقناعة وفرصة لعودة شراء الأصوات وإعطاء فرصة لبعض القوى السياسية التي رفضها الشارع في انتخابات 2012.

وأشار الى ان النظام الحالي (الخمس دوائر والأربعة أصوات) ليس بالنظام المتكامل وتنقصه بعض الأمور لعل أهمها العدالة، مؤكدا ان هذا الأمر يعالج من خلال مجلس الأمة المقبل تحت قبة عبدالله السالم لا ان يصدر بمراسيم ضرورة ما يدخلنا في نفق مظلم ويجعل الانتخابات المقبلة يشوبها شبهات أتت بها الحكومة في حال عدلت على النظام الانتخابي بمراسيم ضرورة.

احترام الديموقراطية

واضاف المحيلبي: لقد مل المواطن الالتفاف الحكومي الدائم على الاختيارات الشعبية التي يفرزها الناخب، مشيرا الى انه ينبغي على الحكومة احترام الديموقراطية والارتضاء بما يختاره الشعب من مرشحين وان تتسع صدورهم للمرحلة المقبلة، خصوصا ان الشارع أصبح رافضا للفساد والفوضى التي كانت تعشش في السابق، مؤكدا ان المرحلة المقبلة مرحلة مهمة جدا وحساسة وعلينا جميعا تجاوزها لما فيه خير الوطن والمواطنين، مطالبا الحكومة بعدم المغامرة والتلاعب في النظام الانتخابي الحالي الذي اقر تحت قبة عبدالله السالم، وإذا كانت لديها توجه بالتعديل فليكن عبر المجلس المقبل لا ان تنفرد بالقرار ما يجعلها تقع في شبهات ومخالفات دستورية.

خلال تجمع تضامني في ساحة الإرادة أمس الأول نظمه عدد من القوى الحقوقية

نواب سابقون وناشطون: نرفض التعامل الأمني مع فئة غير محددي الجنسية

شهدت ساحة الارادة تجمعا تضامنيا مع فئة غير محددي الجنسية «البدون» اول من أمس نظمه عدد من المجاميع الحقوقية والقوى الشبابية بمشاركة عدد من السياسيين الذين ناشدوا صاحب السمو الامير التدخل السريع واحالة الملف بأكمله الى القضاء حتى يأخذ كل ذي حق حقه.

وقال المحامي محمد الفضلي والذي نظم التجمع بالتعاون مع الناشطة ايمان الشمري إن تجمعنا هو بسبب الاحداث المؤلمة التي حدثت في مظاهرة البدون في يوم الثلاثاء الماضي، مناشدا صاحب السمو الامير ضرورة إحالة ملف البدون الى القضاء.

واضاف الفضلي مستغربا من تصرف وزارة الداخلية في قمع تجمعات البدون السلمية ووصف التصرف بأنه تصرف غير حضاري وبعيد كل البعد عن تقاليد اسلامنا، مطالبا اياهم بضرورة حسن التعامل مع البدون العزل، مستغربا من تعامل الحكومات المتعاقبة ونواب الامة في هذه القضية الشائكة، قائلا كيف نضعهم في الجبهات الأولى ونسلمهم الاسلحة للدفاع عنا وهم مواطنون بصورة غير شرعية؟!

من جهتها، قالت الناشطة ايمان الشمري باننا شاهدنا اليوم (أول من أمس) وتأكدنا من ان حكوماتنا المتعاقبة تخاف ولا تخجل أبدا في حلحلة قضية البدون.

واضافت الشمري ان الشيخ الراحل عبدالله السالم قد أسس دولة القانون وليس دولة الفوضى مطالبة الجميع بالتداعي لاستنكار ما حدث لاخواننا البدون.

واكدت الشمري ان الحكومة مسؤولة كل المسؤولية في حل قضية البدون بأكملها مشيرة الى أننا تأملنا خيرا في اغلبية مجلس الأمة الحالية والتي للاسف لم يضيفوا شيئا لهذه القضية.

وكشفت الشمري ان هناك 120 الف بدون يعانون الامرين بانتهاكات واضحة لحقوق الانسان والمواثيق الدولية مطالبة الجميع بالتداعي للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين. وبدوره، قال عضو حقوق الانسان وعضو مجلس 2012 المبطل عادل الدمخي ان قضية البدون لا يمكن ان نتجاوزها بأي حال من الأحوال وان التعامل الأمني مع هذة القضية قد فشل فشلا ذريعا منذ 1986 حتى الآن.

واستغرب الدمخي من تعامل وزارة الداخلية واستمرار العنف بهذا الشكل، متأسفا على حال الجهاز المركزي الذي صبغته الصبغة الأمنية.

النائب السابق خالد الطاحوس متحدثا للزميل خالد الشمري خلال التجمع

د.جمعان الحربش متوسطا الحضور (أسامة ابوعطية)

الدمخي: التعامل الأمني مع «البدون» فشل فشلاً ذريعاً

الطاحوس: جميع الحكومات لا تريد حل القضية

واشار الدمخي الى ان حرمان البدون من التعبير السلمي والتعامل معهم بقوة وازدياد وتيرة الاعتقالات والسجن غير مبرر اساسا مؤكدا ان جمعية حقوق الانسان قد رصدت حجم التعامل السيئ مع مظاهراتهم بالتعامل العنيف جدا في تجمعاتهم السلمية، مضيفا ان القضية قد تطورت واصبحت قضية عالمية وتعتبر القضية الأولى هي قضية البدون في الامم المتحدة في ملف الكويت، مشيرا الى ان عضو الكونغرس قد حمل هذه القضية الان واصبحت مسيئة ولنا وللدولة.

وطالب الدمخي الجميع بضرورة الاعتراف بان الكويت والجهاز التنفيذي قد فشلوا في حل هذه القضية، مطالبا بايجاد قانون واضح للحقوق المدنية والإنسانية يحترم كرامات الناس.

واكد الدمخي اننا كأغلبية برلمانية قد وضعنا هذا القانون وناقشناه وكانت له أولوية بالنسبة لنا واستدعينا ممثلي البدون الشرعيين امام الحكومة والجهاز في نقاشاتنا آسفا من تواجد الجهاز التنفيذي الذي لم يحل المشكلة، ومتأسفا ايضا لحل المجلس وعدم اعطائنا الوقت الكافي لحل القضية مطالبا بوضع قانون يكفل لهم حق التقاضي.

وأشار الدمخي الى أن هناك اكثر من اقتراح لحل قضية البدون ومنها الجوازات المزورة متأسفا لعدم وجود وقت مؤكدا ان قضية البدون ليست قضية أمنية، مطالبا إياهم بضرورة التعامل مع هذه القضية بإنسانية ومدنية .

من جانبه، قال عضو لجنة تقصي الحقائق لأحداث البحرين دوخي الحصبان ان قضية البدون قد استمرت لنصف قرن وان المرحلة القادمة ستكون خطرة، مضيفا ان قضية البدون قد وقعت في مستنقع سيئ وهي ستدخل الكويت من ثاني اخطر بوابات التاريخ وهي الحريات مشيرا الى انه في عام 1990 قد سالت دماء هذه الشريحة واسروا مع اسرانا.

وكشف الحصبان ان هناك مجموعة ساذجة تنظر للبدون على انهم بدون ولا تطبق عليهم القوانين التي كفلها الدستور الكويتي، مشيرا الى ان الحقوق الدستورية قد فرضها المشرع بمواد دستورية تخاطب الافراد كافة دون تحديد جنسية أي منهم.

وطالب الحصبان اساتذة القانون بأن ينتشلوا الكويت من الظلم الذي تتعرض له بسبب هذه الفئة، مطالبا اهل الكويت بألا يكونوا كالثور الاخر الذي اكل من قبل اصحاب البراقع والاقنعة.

وكشف الحصبان ان استخدام البراقع العسكرية والاقنعة والمطاطيات والقنابل ذكرنا بما تعرضت له الكويت في الثمانينيات عندما ضربت السلطة اهل الكويت وقاموا بتفكيك المجتمع.

وبدوره، قال المحامي محمد الحميدي إنه من واجبنا الإنساني ان ننتصر لهذه القضية موجها رسالتين الأولى لوزير الداخلية بأن يتعامل مع هذه القضية بكل حس إنساني حفاظا على أرواح الابرياء وسمعة الكويت خارجيا في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بعدم التعسف في استخدام القوة.. مستغربا من الاعتقالات اليوم وهي مخالفة لمواد 32/31 من الدستور الكويتي.

واستكمل الحميدي حديثه في توجيه رسالته الثانية لصاحب السمو بأن قضية البدون ترصد من الخارج وتعد بها تقارير خارجية وستسيء للكويت بانتهاكاتها، لافتا الى ان التفات المجتمع الدولي علينا سيصدر توصيات ستفرض علينا رغما عن انف الحكومة مثلما فرضت تنفيذ 134 توصية في مملكة البحرين. واشار الحميدي الى ان الجهاز المركزي هو صاحب جميع المشاكل ولا يملك حلولا واقعية وان البدون يجب الوقوف معهم والفزعة لهم..

بدوره، قال امين سر جمعية المحامين المحامي ناصر الكريوين ان هذه القضية تحتاج الى جهود كثيرة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع، مشيرا الى ان نصوص القانون لا يوجد فيها آليات تمنع حرية الرأي.

وأشار الكريوين الى ان السلطة التشريعية والتنفيذية هم ربانان في مركب واحد ولا توجد جدوى من تواجدهم دون وجود حلول لهذه القضية، مستغربا من قيام السلطة التنفيذية بانشاء جهاز لم يسهم بحل المشكلة.

واكد الكريوين انه يجب اعتقال البدون واحالتهم للقضاء وذلك لانهم مقيمين بصورة غير قانونية مشيرا الى ان من ساهم بتفاقم مشكلتهم هو انشغال السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية بمشاكلهم السياسية وتناسوها.

واكد الكريوين ان قضية البدون قد تعرضت لتسييس عال ولم تحل، مطالبا بانطلاق الحملة الأولى لحل هذه المشكلة من المواطنين والبدون وليست من السلطات الموجودة من خلال وضع شريط اصفر حتى تنحل هذه المشكلة.

بدوره، قال رئيس حركة 11/11 ناصر الشليمي ان قضية البدون لقيت من الاجحاف والنكران من النواب والحكومة الكثير، واضاف الشليمي ان من يتاجر بقضية البدون ويتكلم عن حلول لها هو اكبر حليف للحكومة ووزير الداخلية، مشيرا الى ان البدون يضربون منذ زمن ونواب الامة لم يتحركوا ولم يجدوا حلا لهم من سنوات مستغربا من ملاحقة الحكومة لهم.

واكد الشليمي انه يجب علينا ان نحاسب الحكومة ووزير الداخلية على تعاملهم مع قضية البدون، مشيرا الى ان هناك نوابا قد صمتوا صمت القبور مطالبا مؤسسات المجتمع المدني بالتدخل.

بدوره، اكد النائب السابق خالد الطاحوس ان حضورنا امس الاول هو لنصرة قضية البدون فقط والتي تحتاج منا لوقفة جادة.

واضاف الطاحوس ان ما حصل مع البدون لا يمكن قبوله وان تعامل وزارة الداخلية مرفوض وان التعامل الأمني لا يمكن ان نقبله وان اي تعسف هو تعسف لأبناء الكويت كلهم.

واشار الطاحوس الى أن البدون قد وقفوا مع الكويتيين في احلك الظروف، وعدم تقديم اقتراحات للبدون فيه إجحاف لنا، مشيرا الى ان هذه الفئة لا تستحق ان تضرب بهذه الطريقة المنافية لكل الأعراف والقوانين.

واكد الطاحوس ان قضية البدون هي قضية ويجب ان تحسم، مناشدا صاحب السمو الامير التدخل لنصرة هذه الفئة المظلومة التي ظلمت بشتى انواع التمترس والأظطهاد، مشيرا الى ان جميع الحكومات لا تريد حل قضية البدون.

واقسم الطاحوس بأننا لن نتخلى عنهم واقسم بالله ان دفاعنا اليوم هو قضية مبدأ وليس تكسبا انتخابيا، مطالبا بإعطائهم حقوقهم . واستغرب الطاحوس من تحركات السلطة في هذا الجانب متسائلا اتريد السلطة للمجتمع الدولي ان يتدخل بالكويت ويحل القضية وهذا امر غريب.. ونحن امام حكومة لا تسمع، مؤكدا أننا مستمرون بالدفاع عنه.

الحضور

عبيد الوسمي، خالد الطاحوس، جمعان الحربش، عادل الدمخي، دوخي الحصبان، فهيد الهيلم، د.ابتهال الخطيب، د.فهد سماوي، ومجموعة 29 وحركة كرامة، وعدد كبير من الناشطين السياسيين والحقوقيين.

● خالد الشمري

«الميثاق الوطني»: الإسراع في معالجة أوضاع «البدون» بحلول عادلة

أصدر تجمع الميثاق الوطني بيانا في شأن سياسة الحزم تجاه «البدون» قال فيه: إن «التعامل بحزم وقوة وعدم التواني في تطبيق القانون بحزم وشدة» شعار رفعته وزارة الداخلية في وجه «البدون» وهم يحاولون التعبير عن هواجسهم وما يشعرون به من مظلومية وكنا نتمنى أن سياسة الحزم والشدة في تطبيق القوانين متبناة من قبل جميع اجهزة الدولة على النحو الذي يعيد هيبة الدولة الدستورية القائمة على المساواة والعدالة بين الجميع، بدلا من هذا التفريط الذي يشعر به المواطنون تجاه نظام الحقوق ورقي الخدمات ضمن تراجع في تنفيذ الخطط والوعود التنموية المكررة للبلاد، نتمنى أن يكون هذا الحزم والقوة ضد تبديد الأموال العامة في الداخل والخارج، وتجاه المفسدين الذين عاثوا في المال والادارة والاخلاق دون رادع يكفل تطبيق القانون على الجميع.

هموم البدون

واضاف التجمع في بيانه: وفي معرض التصادم المؤسف بين قوات وزارة الداخلية و«البدون» نتمنى على الأجهزة المعنية استيعاب همومهم وأن تتاح لهم فرصة التعبير عن آرائهم وهواجسهم ضمن آلية منظمة ومنضبطة على غرار ما يجري في ساحة الارادة، فالناس متساوون في حرية الرأي والتعبير عنه والكويت بلد الحريات ذات السقف العالي أولى من غيرها بهذا المكسب الحضاري الراقي، كما اننا نرجو من الإخوة «البدون» التحلي بمزيد من الصبر والانضباط وعدم السماح للطائشين والمتهورين والمندسين بأن يخربوا قضيتهم باستخدام العنف تجاه رجال وزارة الداخلية واستعمال اداة التكسير والتخريب الذي يطول آلياتها فإن ذلك يجرمه القانون ويعاقب عليه، ويخسر القضية رصيدها المؤيد لها في مطالبها الحقة.

حلول عادلة

وتمنى التجمع على الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، الاستعجال بمعالجة اوضاع البدون على النحو العادل والمنصف مع التوصية لمجلس الأمة القادم بتعديل قانون المحكمة الادارية بحيث يفتح المجال للمتظلمين من تطبيق القوانين واللوائح ذات الصلة بالجنسية الكويتية، من رفع ادعاءاتهم امام العدالة للحكم النهائي واسدال الستار على هذه القضية المزمنة التي بدأت منذ عقود من القرن الماضي وكلفت الكويت الكثير من سمعتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وعانى منها الكثيرين ممن قدموا تضحيات جسيمة، وقاموا بأعمال جليلة من اجل الكويت، وحرمت بعضهم من الذين حالت ظروف آبائهم دون الحصول شرف الجنسية.

تكافؤ الفرص

نتمنى على أجهزة الدولة ان تكون حازمة في إصرارها على تطبيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع وهي الخطوة الصادقة والمهمة في ميدان الاصلاح الوطني العام.